

## اقتصاد

راغدة صافي

3 مشاريع جديدة توفر أكثر من 60 ألف فرصة عمل  
حايك: نحو رؤية مستقبلية لوطن عصري

اعطيت الشهر الماضي اشارة الانطلاق لبدء العمل بالمشاريع الالمائية التي ادرجت في صلب البرنامج الاستثماري للبنى التحتية الذي قدمه لبنان الى المجتمع الدولي في مؤتمر "سيدر"، لاسيما ما يتعلق بمشاريع البنى التحتية التي ستنفذ عبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص

الوقت واستمرار العمل في الوقت الذي تدخل فيها الحكومة مرحلة تصريف الاعمال.

■ ما هي الاهمية الحيوية للمشروع الاول بالنسبة الى لبنان؟

□ توسيع مطار رفيق الحريري الدولي وانشاء مبنى ركاب جديد فيه خطوة اساسية لتنشيط السياحة في لبنان وتعزيز دور بيروت كمركز للاعمال، وخلق الاف فرص عمل بشكل مباشر

من خلال تنفيذ المشروع، وغير مباشر عبر القطاعات المستفيدة منه وليكون لدينا مطار عصري وفعال. توسيع المطار بات حاجة ملحة، لان سعته كانت مصممة لاستيعاب 6 ملايين مسافر. اليوم بات يستوعب 8 ملايين مسافر في السنة، ما يفوق قدرته الاستيعابية، واصبحت بناه التحتية مترهلة وقديمة، فاصبحنا في حاجة الى مبنى جديد للركاب يمكنه استقبال سياح ورجال اعمال وزوار اضافيين. الهدف الاساسي منه هو تكبير القدرة الاستيعابية للمطار من 6 الى 12 مليون راكب في المرحلة الاولى، على ان تبدأ مرحلة اخرى لاحقا يمكنه من استيعاب 18 مليون مسافر. نحن في حاجة الى سنتين لمباشرة تلميز المرحلة الاولى. اما فترة الانشاء فستستمر حوالي اربع سنوات بكلفة قدرها نحو 500 مليون دولار تمول من القطاع الخاص عبر "سيدر" الذي امن تمويلا بفوائد مخفضة.

■ لماذا تم الاعلان عن بدء تنفيذ هذه المشاريع قبل يوم من اعتبار الحكومة مستقيلة؟

□ السرعة في مباشرة تنفيذ هذه المشاريع تدل على مدى اهتمامنا بنجاح الرؤية الاقتصادية والاجتماعية التي وضعناها، وعلى جدية الحكومة في التزام ما وعدت به الدول والمنظمات الدولية التي شاركت في مؤتمر "سيدر". تم تكليفنا دراسة هذه المشاريع في شباط، وكانت الخطوة التنفيذية الاولى التعاقد مع استشاريين لمساعدتنا على وضع التصميم التمويلي لهذه المشاريع تمهيدا لتلزيها. هذا الامر معقد لأن المفاوضات مع الاستشاريين تتطلب وقتا طويلا. لذا، اجرينا مناقصات واستدراج عروض لانتقاء الاستشاريين الذين سنتعاقد معهم. اما العجلة فكانت لكسب

الى الكلفة العالية لانها مشاريع كبيرة. سيكون دور المجلس الاعلى للخصخصة تصميم وتنفيذ هذه المشاريع، اضافة الى مشاريع اخرى من خارج البرنامج الاستثماري يجري العمل عليها حاليا تتعلق معظمها بالبنى التحتية.

■ ما هي اهم المشاريع الموضوعه حاليا على نار حامية؟

□ هناك ثلاثة مشاريع رئيسية يجري العمل عليها حاليا، الاول هو توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، الثاني تنفيذ طريق خلد - نهر ابراهيم، الثالث انشاء مركز للمعلومات يكون مثابة data center. لنتمكن من خلق ما يعرف بالLebanese cloud، وهو مركز يتيح لنا تخزين معلوماتنا بانفسنا بدل الاعتماد على الخارج. هذه المشاريع اقرها مؤتمر "سيدر" وكلف المجلس الاعلى للخصخصة تنفيذها.

■ ماذا عن مشروع طريق خلد - نهر ابراهيم؟

□ هذا مشروع قديم، وقد آن الاوان لتنفيذه. وافقت الحكومة في بداية هذا العام على الخطة المعدة له وعلى الاستملاكات اللازمة لتنفيذه. وهو سيسمح بربط شمال لبنان ومدينة طرابلس خاصة، بمركز النقل

شهدت السرايا الحكومية في 17 ايار توقيع عقود استشارية بين المجلس الاعلى للخصخصة وثلاثة استشاريين دوليين تتمتع بخبرة عالية، هي مؤسسة التمويل الدولية والبنك الاوروي للاعمار والتنمية وشركتا KPMG و SOLON، تمهيدا لمباشرة تلميز ثلاثة مشاريع اممائية: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي وانشاء مبنى ركاب جديد فيه، تنفيذ طريق خلد - نهر ابراهيم، انشاء مركز للمعلومات الوطني بكلفة تفوق قيمتها 4 مليارات دولار.

لعل اشراك القطاع الخاص في تنفيذ معظم هذه المشاريع لم يكن صدفة، بل جاء لوضع مزيد من الضوابط والرقابة على عملية التنفيذ. من هنا عاد اسم المجلس الاعلى للخصخصة يتردد بشكل كبير نظرا الى الدور الفاعل المسند اليه والصلاحيات المعطاة له، ما يؤكد وجود قرار حاسم باعادة تفعيل دور مؤسسات الدولة لوضع حد للفساد المستشري منذ عقود.

"الامن العام" التقت الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة زياد حايك وتناولت معه دور المجلس في المرحلة المقبلة.

■ كانت لكم مساهمة فاعلة في مؤتمر "سيدر" تحضيريا ومشاركة، فما هو الدور الذي ستلعبونه في تنفيذ مشاريع التي اقرها المؤتمر؟

□ المشاريع التي اقرها المؤتمر تدخل في اطار البرنامج الاستثماري الذي وضعته الدولة اللبنانية والذي يضم اكثر من 250 مشروعا. من بين كل هذه المشاريع هناك 18 مشروعا من الممكن ان تنفذ من طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة تبلغ نحو 6 مليارات دولار. قد يبدو عدد هذه المشاريع قليلا نسبة الى المبالغ المخصصة لها، وذلك يعود

الى الكلفة العالية لانها مشاريع كبيرة. سيكون دور المجلس الاعلى للخصخصة تصميم وتنفيذ هذه المشاريع، اضافة الى مشاريع اخرى من خارج البرنامج الاستثماري يجري العمل عليها حاليا تتعلق معظمها بالبنى التحتية.

■ ما هي اهم المشاريع الموضوعه حاليا على نار حامية؟

□ هناك ثلاثة مشاريع رئيسية يجري العمل عليها حاليا، الاول هو توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، الثاني تنفيذ طريق خلد - نهر ابراهيم، الثالث انشاء مركز للمعلومات يكون مثابة data center. لنتمكن من خلق ما يعرف بالLebanese cloud، وهو مركز يتيح لنا تخزين معلوماتنا بانفسنا بدل الاعتماد على الخارج. هذه المشاريع اقرها مؤتمر "سيدر" وكلف المجلس الاعلى للخصخصة تنفيذها.

■ ماذا عن مشروع طريق خلد - نهر ابراهيم؟

□ هذا مشروع قديم، وقد آن الاوان لتنفيذه. وافقت الحكومة في بداية هذا العام على الخطة المعدة له وعلى الاستملاكات اللازمة لتنفيذه. وهو سيسمح بربط شمال لبنان ومدينة طرابلس خاصة، بمركز النقل



الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة زياد حايك.

اليوم في وسط البلاد، اي في بيروت وضواحيها، بطريقة فعالة.

■ لماذا اخترتم مشروع مركز المعلومات الوطني كمشروع ثالث لتنفيذه؟

□ هذا المشروع سيضع لبنان في مصاف الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا واقتصاد المعرفة، وهو يفترض ان يؤمن الغيمة الالكترونية اللبنانية، وان يعمل ايضا على المستوى الاقليمي فيخدم القطاعين العام والخاص في سوريا والعراق والعديد من دول المنطقة في المستقبل. علما انه يشكل جزءا اساسيا من البنى التحتية التي تحتاجها الشركات التي تتعامل مع قطاعات الاتصالات والمصارف والاعلام والاعلان وغيرها. اذ يصبح في استطاعتها ان تعتمد على هذا البرنامج الموجود في لبنان من دون الحاجة الى اللجوء الى الخارج، اضافة الى انه يساهم في الحفاظ على الملكية الفكرية وسلامة المعلومات وبروتوكولات التخزين والتصنيف واستعمال الداتا. من خلاله نكون قد خطونا الخطوة الاولى في اتجاه الرؤية المستقبلية لوطن عصري نفتخر به وبانتماثنا اليه من خلال رؤية نناشر اليوم باخراجها من نطاق الحلم ووضعها على ارض الواقع.

■ الى اي مدى يمكن ان تنعكس هذه المشاريع ايجابا على اليد العاملة اللبنانية؟ وهل هناك من كوتا معينة للعمال الاجانب فيها؟

□ مشاريع البنى التحتية تنقسم الى قسمين، الاول يشمل اعمال البناء التي عادة اللبنانيون لا يقومون بها، وهي ستسند الى عمال عرب واجانب. القسم الثاني يشمل وظائف فنية، فكل مشروع في حاجة الى مهندسين ومحامين ومراقبين واداريين ومحاسبين وغيرهم وهي ستكون من حصة اللبنانيين. من هنا نقدر ان 40% من الوظائف ستذهب الى مهنين لبنانيين، فاعمال ما يسمى بالwhite color ستكون في معظمها لبنانيين، والblue color لغير اللبنانيين. كل مليار دولار تصرف على اعمال البنى التحتية ستخلق ما لا يقل عن 35 الف فرصة عمل، اي ان هذه المشاريع الجديدة ستخلق 60 الف فرصة عمل جديدة. ◀

■ ما هي الاهداف الاستراتيجية التي تستهدفها هذه المشاريع؟

□ هذه المشاريع تستهدف تحسين البنى التحتية وخلق فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

تقضي بانشاء نفق طويل يختصر المسافة بين المنطقتين، ونحن الان في صدد دراسة الفكرتين لكي نتمكن خلال شهر ونصف شهر على الاكثر من تحديد الافضل لاعتمادها، وعلى الارجح اننا سنعمد الى اختيار الافضل في الفكرتين، اي تشييد نفق من جعبتا الى غزير مع الابقاء على المخطط كما هو عليه الان بعد هذه المنطقة. كلفة المشروع تبلغ نحو مليار دولار، مقسمة ما بين استملاكات وانشاءات، ويحتاج تنفيذه الى وقت تمهيدا لالانتهاء من الاستملاكات، اذ ان الشركات لا تأخذ على عاتقها المباشرة به قبل الانتهاء من هذا الموضوع الذي قد يتطلب وقتا في المحاكم، وفي تقديرنا سيببت التلميز بعد ثلاث سنوات. الهدف الاساسي من المشروع هو تخطي الاكتظاظ السكاني الحاصل

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

الاقتصادي والانتاجي في وسط البلاد، مما سيتيح خلق الاف فرص العمل الجديدة في الشمال، وزيادة انتاجية كل من يستعمل هذه الطريق من اشخاص وشركات. كما وانه يخفض فاتورة المحروقات التي يدفعها لبنان، والتي يستهلكها المواطن على الطريق ذهابا وايابا، ويحرق اعصابه في الزحمة الخانقة التي يعاني منها يوميا على الاوتوستراد، خاصة في منطقة كسروان. عندما نتحدث عن هذا المشروع نتحدث عنه كمشروع موحد، اذ انه تاريخيا كان ينقسم الى مشروعين، الاول يشمل الطريق الدائرية لبيروت من خلد الى الضبية، والثاني ما كان يعرف بالA2 ويمتد من الضبية الى طبرجا، وتمت حاليا توسعته ليصل الى منطقة نهر ابراهيم. وقد تم توحيداه لانه لو نفذ على الشكل السابق، فان السير سيصل الى مكان ما يدخل فيه عنق الزجاجة، وسيتم التنفيذ على مراحل ولكن الفكرة يجب ان تشمل مشروعا متكاملما. ولاسباب اقتصادية واجتماعية، ستبدأ المرحلة الاولى بالجزء الممتد من الضبية الى نهر ابراهيم، وهو الجزء الشمالي من المشروع، وقد اتخذ مجلس الوزراء القرار في شأن الاستملاكات تمهيدا لتنفيذ المخطط. خلال هذه الفترة، تجري دراسة افكار اخرى لهذا المشروع

40% من الوظائف ستذهب الى مهنين لبنانيين





توسيع مطار رفيق الحريري الدولي كي يستوعب ١٢ مليون مسافر.

■ ما هي أبرز بنود القانون التي تضمن الشفافية؟

□ نصّ القانون على مشاركة جميع الجهات المعنية في تصميم المشروع في وضع مسودة العقد، فلم يعد هذا الموضوع حكرا على ادارة او وزارة واحدة، وذلك وفقا لهذه البنود:

1- مشاركة المستندات والوثائق بين مختلف الجهات وبين الوزارات والادارات المعنية بشكل رقابة تلقائية من اكثر من جهة، ما يضع حدا لأي تهريرات قد يحاول البعض القيام بها.  
2- ينص القانون على استشارة الشركات المؤهلة بدفتر الشروط وبنص عقد الشراكة، ما يسمح لكل شركة ان تتأكد من ان مصلحتها محفوظة، وان دفتر الشروط لم يوضع على قياس شركة معينة.

3- ينص قانون الشراكة على ان يتضمن دفتر الشروط عقد الشراكة بشكل معلن، ما يتيح لصاحب العلاقة الاطلاع مسبقا على تفاصيل العقد الذي سيوقعه في حال ربح المناقصة.

4- في حال لم تقدم ثلاثة عروض على الاقل لمشروع ما، يجب العودة الى مجلس الوزراء للحصول على موافقته لفتح العرضين، اما اذا كان هناك عرض واحد فتلغى المناقصة وتجرى من جديد.

5- بعد تلزيم المشروع على الشركة التي تنفذه ان تقدم تقارير دورية كل ستة اشهر، تظهر فيها كيفية تقييدها بشروط العقد وموجباته. كل هذه البنود وضعت لضمان الشفافية ولتأمين المهنية اللازمة من قبل القطاع العام، اي ان يتم تعامل القطاع الخاص مع اشخاص مدركين تماما لهواجسه ويقدمون له ليس الخبرة الفنية الموجودة في الوزارات فقط، بل الخبرات التمويلية والقانونية المطلوبة ايضا.

■ كيف ستتصدون للمحسوبيات والوساطات؟

□ الشفافية التي تحدثنا عنها يفرضها قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يضمن حصول الممارسات الفضلى، وهو سيكون كفيلا بمنع حصول اي شي من هذا القبيل. فالمشاريع السابقة في لبنان لم تنجح لانها كانت تفتقد الشفافية.

■ كيف يساهم قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي اقر اخيرا في نجاح آلية هذه المشاريع؟

□ مع التوقيع على الاتفاقات الثلاثة الذي تم في السرايا، بوشر العمل الفعلي في قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي سعينا الى اقراره منذ اعوام. كلنا امل في ان الشفافية

الفائقة التي يفرضها القانون سنعكس على مسار تلزيم مشاريع الشراكة وتنفيذها. القانون عصري ويضمن الشفافية والمهنية اللازمين لتأمين تنفيذ المشاريع المشتركة وديمومتها، وهو يعطي الثقة اللازمة للمواطن اللبناني والمستثمر المحلي والعربي والاجنبي بأن المشاريع ستنفذ، ما يحفزهم على المساهمة في المشاريع المطروحة.

## المجلس الاعلى للخصخصة

يتألف المجلس الاعلى للخصخصة من رئيس مجلس الوزراء رئيسا ومن اعضاء دائمين هم: وزراء العدل والمال والاقتصاد والتجارة والعمل، وينضم الى المجلس ويصبح عضوا فيه الوزير المختص عند النظر في خصخصة مشروع عام يدخل نشاطه في نطاق مهمات الادارات التابعة له او الخاضعة لوصايته.

نصّ القانون رقم 228 الصادر في 31-5-2000 على انشاء المجلس الاعلى للخصخصة، ومن ابرز مهماته:

- اقتراح السياسة العامة للخصخصة واساليب تنفيذها.
- اعداد برنامج زمني بالمشاريع العامة التي يزمع خصخصتها.
- اصدار القرارات اللازمة لتحقيق عمليات الخصخصة واجراءاتها وفق البرنامج الزمني المعتمد والاشراف على تنفيذه.
- تقييم اصول المشروع العام وممتلكاته وفقا للاسس المالية والاقتصادية المعتمدة دوليا وتحديد الميزانية الانتاجية للمشاريع المخصصة.
- اعداد مشاريع القوانين والمراسيم عند الاقتضاء وتقديم التوصيات اللازمة لضمان تنفيذ برامج الخصخصة وعملياتها.



Paying your tuition is not so complicated!

Simply visit IBL Bank to apply for the "Educational Loan" designed for all students!

Where your dreams count

For more Info **04 - 72 72 44**

